

مرحلة مختلفة بين الأردن والسعودية



مرحلة مختلفة بين الأردن والسعودية

يفرض الجيوبوليتيك نفسه على المصالح المشتركة والتعاون والتكامل بين الدولتين وأن يكون لكل دولة منظور لمصادر التهديد الأمني والأولويات الاستراتيجية الإقليمية.

سؤال العلاقات الأردنية السعودية سبق التطبيع بكثير، منذ بدء الربيع العربي ومع توقف المساعدات السعودية المالية المباشرة للأردن وبدء فكرة "المنحة الخليجية".

تستدعي الهواجس الأردنية قضايا على أكثر من صعيد: يتعلق المستوى الأول بمستقبل قضية فلسطين بعد التطبيع السعودي، الذي يمثل الجائزة الكبرى لحكام إسرائيل.

تبدت الرؤية السعودية إلى الأولويات الاستراتيجية ومصادر التهديد متباينة عن منظور الأردن وبرزت فجوة في القراءات ملموسة بين الطرفين، ثم جاءت قضية "الفتنة".

معادلة مهمة يفترض أن تضع كل ملفٍ بموقعه من خريطة العلاقات بين الدولتين والاعتراف المتبادل بضرورة إعادة تعريف العلاقات المتبادلة في ضوء المتغيّرات الدولية والإقليمية.

تحدث أوساط أردنية وفلسطينية عن أوصلو 2 في ظل وضع السلطة الفلسطينية الكارثي وغياب الدعم الدولي والإقليمي والتراجع الاستراتيجي لمركزية قضية فلسطين على الأجندة العربية الرسمية.

* * *

تثير المفاوضات السعودية الإسرائيلية والأميركية تساؤلات جدية وعميقة في عمان، في أوساط النخبة السياسية الأردنية، وقد بدأت أوساط أردنية وفلسطينية تتحدث عمّا يسمى أوصلو 2، في ظل الوضع السلطة الفلسطينية الكارثي وغياب الدعم الدولي والإقليمي، والتراجع الاستراتيجي في مركزية قضية فلسطين على الأجندة السياسية العربية.

وتستدعي النقاشات، بل الهواجس، الأردنية، قضايا عديدة على أكثر من صعيد:

المستوى الأول يتعلّق بمستقبل قضية فلسطين بعد التطبيع السعودي، الذي يمثل الجائزة الكبرى بالنسبة لحكام إسرائيل، إذ من المتوقع أن تتلوها مباشرةً في التوقيع دول إسلامية كبيرة ومهمة، وبالتالي يمثل ذلك مرحلة متقدّمة جداً في القضاء على حلم إقامة دولة فلسطينية، ووضع الفلسطينيين في مأزق أكبر.

المستوى الثاني يتمثل بالهواجس الأردنية التقليدية مع نهاية حلم الدولة الفلسطينية وصعود اليمين الإسرائيلي الصهيوني واستقراره، ما أعاد الحديث عن "الوطن البديل"، أو "النظام البديل" في أوساط يمينية إسرائيلية وأميركية. ووصلت هواجس سياسيين أردنيين إلى عدم استبعاد الترانسفير لفلسطينيين على المدى المتوسط أو البعيد إلى الأردن.

ويتعلق المستوى الثالث بالدور الإقليمي الأردني الذي قام دوماً على حضور فاعل للقضية الفلسطينية في السياسات الدولية من جهة، وعلاقة خاصة مع الولايات المتحدة من جهةٍ أخرى.

لكن سؤال العلاقات الأردنية السعودية لم يبدأ من موضوع التطبيع الحالي، وما قد يؤدي إليه من تحولات إقليمية كبيرة، بل سبق ذلك بكثير، خاصة منذ بدايات الربيع العربي، ومع توفّر المساعدات السعودية المالية المباشرة للأردن، والبدء بفكرة "المنحة الخليجية".

ثم تعزّزت التحولات مع حكم الملك سلمان والعهد الجديد ومهندسه وليّ العهد السعودي، محمد بن

سلمان، إذ من الواضح أن إدارة الحكم السعودي العلاقات الخارجية ورؤيته لدور السعودية العالمي والإقليمي، وقضايا المنطقة قد تغيرت بالكلية عن المرحلة السابقة، وهو الأمر الذي أخذ منحىً أكبر أيضاً خلال مرحلة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، وإعلانه نقل السفارة الأميركية إلى القدس، ولاحقاً صفقة القرن، والتعامل مع ملفّات اليمن وغيرها.

وتبدت الرؤية السعودية إلى الأولويات ومصادر التهديد متباينة عن المنظور الأردني، وبرزت فجوة في القراءات ملموسة بين الطرفين، ثم جاءت ما سميت قضية "الفتنة" (موضوع الأمير حمزة)، وكان أحد المحكومين فيها (رئيس الديوان الملكي الأردني السابق، باسم عوضات) مقرّباً من دوائر القرار في السعودية.

هذه التطورات والتحويلات واقعية ومنطقية في ظلّ انهيار النظام الإقليمي السابق، وإعادة تشكيل التحالفات الإقليمية في المنطقة وتدويرها، والتوجّهات السعودية الجديدة داخلياً وخارجياً، لكنها تتطلب نقاشاً ذا طابع مؤسسي واستراتيجي بين الدولتين، لترسيم المصالح الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية المشتركة وتعريفها، وهي كبيرة وعديدة، وتحجيم القضايا التي تدخل في منطقة تباين الرؤية بين الطرفين.

لم تعد الطريقة التقليدية في إدارة الأمور التي تقوم عادةً على تغطيةٍ على الخلافات من دون تطهيرها ومواجهتها، قادرة اليوم على التعامل مع هذا الواقع الجديد، فمن الضروري اليوم بناء أجندة مشتركة كفيّة تعزز المصالح المشتركة ومفاهيم الأمن الإقليمي المتبادلة.

ما يتطلب أيضاً البحث عن أسباب عدم فعالية الصندوق السعودي - الأردني للاستثمار الذي تمّ تأسيسه وقوننته بين البلدين قبل ستة أعوام، فهو مجال واسع لتبادل المصالح وتعزيز الدور الاستثماري السعودي في الأردن، وهناك مساحة واسعة لبناء تفاهات مهمة في ما يتعلق بتعزيز دور الطاقات الأردنية الإنسانية في المشروعات الاقتصادية السعودية الكبيرة الجديدة، ما يستدعي تعزيز مساهمة رجال الأعمال والصناعيين والتجار الأردنيين في النقاشات التي تجري بين البلدين.

يفرض الجيوبوليتيك نفسه على المصالح المشتركة وعلى التعاون والتكامل بين الدولتين. ومن الطبيعي أن يكون هنالك منظور لكل دولة لمصادر التهديد الأمني والأولويات الاستراتيجية الإقليمية.

وهي المعادلة المهمّة المفترض أن تضع كل ملفٍ من هذه الملفات في موقعه المناسب من خريطة العلاقات

بين الدولتين، والاعتراف المتبادل بأنّ هنالك ضرورة اليوم لإعادة تعريف العلاقات المتبادلة في ضوء المتغيّرات الدولية والإقليمية.

*د. محمد أبوorman باحث في الفكر الإسلامي والإصلاح السياسي، وزير أردني سابق.

المصدر | العربي الجديد